



PROVISIONAL

A/34/PV.85
7 December 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)
شيم : السيد بيزا اسكالانتي (كوستاريكا)
نائب الرئيس ()

- الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام [٢٥] . (تابع)
– تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط : قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) [١٠٧ (أ)] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza
نسخة واحدة من المحضر . مع الحرص على ادخالها على

79-72704/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٠مواصلة نثار البند ٢٥ من جدول الأعمالالحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام A/34/584

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أطلب الآن من أولئك المندوبين الذين يودون تقديم مشروعات قرارات أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن . حيث أننا نود أن ننتهي من دراسة هذا البند فدا صباحا .

السيد شريف (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : ان استمرار الخطر على السلم والأمن الدوليين الناجم عن نزاع الشرق الأوسط الملتهب ، جعل من المهتم على الدول الأعضاء أن تبذل كل جهد ممكن لضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط نظرا للتهديد الذي تمثله هذه المسألة لسلم وأمن العالم . ان وفدى يود أن يعرف عن تأييده القوى للمبادئ والقرارات التالية ، التي ترمي الى تحقيق تسوية في الشرق الأوسط .

في المقام الأول ، فان جميع التدابير - مهما كان نوعها - المتخذة من قبل اسرائيل في محاولاتها لتغيير الطابع السكاني والاجتماعي والوضع القانوني والسياسي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ ، لا بد وأن تلغى . ان ممارسات اسرائيل الخاصة بانشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة ، تمثل عقبة خطيرة في طريق السلام . ان هذه الممارسات يجب انهاؤها فورا ، وكذلك يجب أن تزال تلك المستوطنات فير المشروعة .

ثانيا ، لا بد أن تتسحب اسرائيل بشكل كامل وغير مشروط من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وفقا لقرارات مجلس الأمن التي تؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالعدوان . ان هذا الالتزام ينطبق بقوة بصفة خاصة على مدينة القدس العربية التي يجب اعادتها الى السيادة العربية .
ثالثا ، ان شعب فلسطين - الذي نرى أن محنته هي لب مشكلة الشرق الأوسط - لا بد أن يحصل على حقوقه فير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة الى دياره ، وحقه في تقرير المصير ، وحقه في دولة خاصة به في فلسطين .

وفضلا عن ذلك ، فان منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي الوهيد للشعب الفلسطيني ، لا بد أن تشارك على قدم المساواة وكطرف مستقل في جميع المؤتمرات الدولية المعنية بالشرق الأوسط .

وكما تعرف الدول الأعضاء ، فان هناك تاريخا طويلا ومعقدا وراء هذه القرارات وتلك المبادئ التي صاغتها الأمم المتحدة في جهودها الرامية الى التوصل الى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط . ومع ذلك ، فانه من المفيد أن نلاحظ أنه بينما نجد أن بعض المعالم الخارجية لمشكلة الشرق الأوسط قد تغيرت منذ بدأت هذه المشكلة في بداية هذا القرن ، فان أساسيات الموقف لم يحدث فيها أى تغيير . وانا ما رجعتنا بفكرنا الى الخمسين عاما الماضية ، فسوف يتضح لنا أن أساليب ومناورات الصهيونية في الشرق الأوسط اليوم لها نفس الأهداف التي كانت لها في الماضي ، وأقصد بها : أن تغتصب ، وأن تستعبد ، وأن تسيطر . ان أصداء قليلة من الماضي ، قد ظهرت مؤخرا لكي تؤكد ما أصبح معروفا تماما للجميع . وعلى سبيل المثال فان رئيس وزراء اسرائيل السابق السيد رابين ، قد أكد في مذكراته التي نشرت مؤخرا أنه في بداية الصراع العربي الاسرائيلي في عام ١٩٤٩ تلقي القادة العسكريون الاسرائيليون اشارات واضحة من الزعماء السياسيين الصهاينة بضرورة أن يستخدموا القوة وأساليب التخويف والارهاب لطرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم . وهناك مذكرات أخرى ، هي مذكرات أمين مجلس وزراء السير أنتوني ايدن ابان أزمة السويس تذكرنا بأن اسرائيل كانت هي الدولة المعتدية في عام ١٩٥٦ كما حدث بالفعل في عام ١٩٦٧ أيضا .

واليوم ، فان اسرائيل لا يمكن أن تختفي وراء مزاعمها التي تتسم بالنفاق والخاصة بحقوقها الأخلاقي الاجتماعي . ولا بد من ادانتها باعتبارها دولة تنتهك القانون الدولي بشكل متعجرف . وكذلك فان قبول العالم لحقوق الانسان ، يجعل من الضروري أن تدان اسرائيل لسياساتها التوسعية المفضوحة والواضحة ، ولاحتلالها القاسي وممارساتها فير الانسانية التي أكدت عدم انسانيتهما لجان الجمعية العامة ومجلس الأمن . وباستمرار احتلالها فير المشروع للأراضي الفلسطينية والعربية متحدة بذلك الأمم المتحدة ، وبسياساتها القائمة على الابدان والتي تذكر الحقوق ، بل حتى الوجود بالنسبة للفلسطينيين كسبب ، وسعيها للقضاء على هذا الشعب بالعدوان العسكري

وبصفة خاصة في لبنان ، فان تلك القائمة الطويلة لجرائم اسرائيل لا بد أن تتضمن أيضا هجماتها المتكررة على سيادة لبنان ، وعلى وحدة أراضيه وتدخلها أيضا في الشؤون الداخلية لهذا البلد . ان تشدد اسرائيل وعدوانها يمكن أن يؤدي الى صراح جديد في الشرق الأوسط . ان هذا الموقف المليء بالأخطار بالنسبة للمنطقة وللعالم بأسره ، جعل وفدي يرى أنه نظرا لهذا كله فان حل مشكلة الشرق الأوسط يجب أن يتم من خلال تسوية شاملة تغطي جميع جوانب المشكلة ، بما في ذلك حقوق الشعب الفلسطيني فيمير القابلة للتصرف وبلا اشتراك الكامل وعلى قدم المساواة لجميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ان مثل هذه التسوية الشاملة يجب أن ترمي الى تحقيق وضمان سلام عادل ودائم ومضمون في الشرق الأوسط .

وانا ما واصلت اسرائيل انتهاكاتها الخطيرة للقانون الدولي - وتجربة الماضي تجعلنا نعتقد أن هذا هو ما سيحدث - فان مجلس الأمن لا بد أن يمارس مسؤولياته بموجب الميثاق لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط . ان الولايات المتحدة - التي ظلت تقدم دائما لاسرائيل مساعدات اقتصادية وأدبية وعسكرية هائلة رغم انتهاكاتها للقانون الدولي بشكل صارخ - تتحمل مسؤولية خاصة وثقيلة لممارسة ضغط على اسرائيل لكي تتصرف بمقتضى المبادئ والتدابير التي اعتمدها الأمم المتحدة . ويجب أن تفهم اسرائيل أنه لا يمكن أن تواصل تحديها للأمم المتحدة دونما عقاب . ويجب ألا يسمح لها بأن تواصل الطريق الذي تسير عليه حاليا والذي يهدد بشكل خطير السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالروسية) : في الشرق الأوسط اليوم ، كما كان الحال في الماضي ، لا يزال يوجد أحد أخطر الصراعات في العالم . ان وجود هذا الصراع يجعل من الشرق الأوسط منطقة غير مستقرة وخطيرة تشكل تهديدا لشعوب حرب خارج نطاق هذه المنطقة . ولذلك ، فان شعوب العالم تشعر بقلق شديد تجاه الأحداث الجارية في الشرق الأوسط .

وقد عبر عن هذا القلق في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ تقرير للأمين العام عن قوة مراقبة فك الاشتباك حيث قال :

" ان الوضع في الشرق الأوسط لا يزال خطرا ومن المحتمل أن يبقى هكذا حتى الحصول على حل شامل آخذ في الاعتبار جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط" .

(S/13637,Para 25)

ان آمال الشعوب العربية قد حطمت ، كما حطمت آمال أولئك الذين يسعون الى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط . وكما نتوقع من الولايات المتحدة أن تتنازل عن سياسة ابرام اتفاق منفصل أفضل اتفاقات أول تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٧ والقرارات الحاسمة للأمم المتحدة . ومع ذلك كان الأمر على العكس من ذلك . ان محور الولايات المتحدة واسرائيل قد اتسع واستهدف المصالح العربية لكي يفرض أحكاما امبريالية على الشرق الأوسط وعلى البلدان العربية كما حدث مباشرة بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد التي لم يؤد أي منها الى انفراج في الشرق الأوسط . وعلى النقيض من ذلك تماما ، زاد التوتر فقط في هذا الاقليم .

لقد زاد سباق التسلح هناك ، وزاد التهديد لقدرة اسرائيل النووية . وكشفت الاعتداءات على جنوب لبنان ، وقد أصبح الموقف في الأراضي العربية المحتلة أسوأ من ذي قبل . فبعد اتفاقيات كامب ديفيد ، فان الاعتداءات المسلحة من جانب اسرائيل ضد لبنان قد تزايدت ، كما زاد أيضا عدد المستوطنات الاسرائيلية التي أقيمت بطريقة فير شرعية في المناطق المحتلة من خلال مصادرة الأراضي العربية . ووضعت السلطات الاسرائيلية أخيرا قوانين في المنطقة تمنع جميع الأنشطة السياسية في المنطقة ، وكان من شأن هذا تضاعف القاء القبض على العرب في تلك المنطقة . وان الأعمال الارهابية ضد عمدة نابلس هي أحد الأمثلة العديدة التي تلت هذه الأحكام .

وإذا ما قمنا بدراسة هذه الأحداث في ضوء السياسة التي تنتهجها إسرائيل تحت عنوان حل للمشكلة الفلسطينية ، فإننا نرى أن الأهداف الأساسية لهذه السياسة هي الانتهاك الجسيم لحقوق الانسان ودعم قبضة اسرائيل على المنطقة حتى تسمح للقوة المحتلة بحرية التصرف في المنطقة . ان الاتفاقات المنفصلة لكامب ديفيد ، بدراية أو بغير دراية تعتبر عقبة من أجل الوصول الى حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الأوسط ان أغلبية ممثلي الدول ، خلال الدورة الثالثة والثلاثين العادية للجمعية العامة ، قد حذروا من آثار مثل هذه السياسة التي لا تأخذ في الاعتبار القضية الحاسمة التي يجب أن تحل إذا ما أردنا ايجاد سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ان الأمم المتحدة ، في قراراتها الهامة ، قد استرعت النظر مرارا وتكرارا - مثلا في القرار ٣٣ / ٣٨ - الى الحقيقة أنه :

" لا يمكن اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط اذا لم يكن هناك حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه فير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في الرجوع الى دياره وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة " . (2. para. 33/28 A)

كيف نستطيع أن نتناول المشكلة الأساسية للشرق الأوسط في الوقت الذي تم فيه ابرام اتفاقات منفصلة مثل اتفاقات ٢٦ آذار / مارس من هذا العام ؟ وفي هذا الاتفاق ، يبدو أن هذه مجرّد مواضيع ثانوية . ان الشعب العربي الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، لا يعطيان ، وقد وضعنا في المقام الثاني فرصة التعبير عن وجهات نظرهم حول المقررات التي يترتب عليها ضم الأراضي الفلسطينية من جانب اسرائيل ، ان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي يسمح لهم فقط بتناول موضوعات مثل الطعام والبقاء ومسائل ثانوية معينة . ان العبارة الجميلة " الحكم الذاتي " هنا تستعمل لاخفاء الحالة الحقيقية القائمة ، الاستعمار .

وهذا يعني أن اتفاقات كامب ديفيد لا تقدم صياغات ملزمة لحل المشكلة الأساسية للشرق الأوسط ، ألا وهو حق تقرير المصير ، الذي يجب أن يعترف به كحق لشعب فلسطين بصفته دولة مستقلة . وان الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، قد أغفلت ووضعت جانبا . ولم يشجب حتى عدوان اسرائيل ، ولم يطلب من اسرائيل أن تسحب جميع قواتها من المناطق التي احتلتها في عام ١٩٦٧ .

ومن خلال تلميحات جوفاء لقرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومن خلال الادعاء أن هذه الاتفاقيات هي معاهدات سلام فقد بذلت الجهود لتجنب التوصل الى حل شامل للمشكلة . ان اتفاقيات كامب ديفيد قد سمحت للمعتدى الاسرائيلي والقيادة الاسرائيلية أن تناور بطريقة حرة كاملة . ومن خلال الاسلحة الامريكية والاتفاقيات المنفصلة تقوم اسرائيل بالاعتداءات المتتالية . ويبدو من الواضح أن توقيع الاتفاقيات المنفصلة والآثار السلبية التي لوعظت مؤخرًا لمشمل هذه الاتفاقيات ، كل هذا قد أدى الى ادانات كثيرة لهذه الاتفاقيات . ان هذه الادانات لم توجهها الدول العربية فحسب ، ولكنها وجهت من قبل المجتمع الدولي بأسره بالرغم من الجهود المعمومة من جانب الدوائر الامبريالية . وفي مواجهة مثل تلك الموجات من الاعتجاجات ، من أجل الضغط على الدول العربية لقبول ما يدعى بانها اتفاقيات سلام ، فان الدول العربية والقوات الوطنية العربية قد شكلت جبهة عريضة ضد هذه السياسات الانفصالية . ان الذين اشتركوا في مؤتمرى بغداد وتونس رفضوا باصرار سياسة الاتفاقيات المنفصلة لأن تلك السياسة لا تؤدى الى حل عادل وديمقراطي لمشكلة الشرق الاوسط .

ان الاتفاقيات التي أبرمت بين رؤساء الدول العربية قد أكدت ان الحل العادل واقرار السلم الدائم في المنطقة يعتمد اعتمادا اساسيا على الاتساع الكامل من جميع المناطق المحتلة التي اعتلت في ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس ، وان الشعب العربي الفلسطيني يجب أن يعصل على حقوقه غير القابلة للتصرف من أجل انشاء دولته المستقلة .

وتقرر خلال اجتماعات القمة العربية ان تقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعوب العربية الاخرى المساندة الكاملة من أجل استئناف صراعهم ونضالهم للحصول على حقوقهم الشرعية . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تتفهم هذا الموقف تماما من جانب الدول العربية وتعلق اهتماما كبيرا على نتائج وقرارات مؤتمر القمة التي وضعت من أجل ضمان اعتراف وتنفيذ حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الشعوب العربية التي رفضت أن تنحني أمام الضغوط الامبريالية ونؤيد تماما هذا الموقف . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترفض أية جهود من شأنها أن تؤدى الى جعل الامم المتحدة تقبل اتفاقيات كامب ديفيد المنفصلة التي تعتبر خطارا يهدد السلام . ان رئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الالمانية قد أعلن في رسالة الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات في يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ :

" لا يمكن أن نعصل على حل عادل ودائم للنزاع في الشرق الاوسط دون الحصول على حل عادل لمشكلة فلسطين . لهذا السبب فنحن مصممون على الانسحاب الكامل للمعتدى من الاراضي التي اعتلت في ١٩٦٧ ، ونصمم على أن يتم الاعتراف بالعقوق الوطنية الشرعية لشعب فلسطين بما في ذلك حق تقرير المصير وحق انشاء دولة مستقلة خاصة به . وأستطيع أن أوكد تضامن الجمهورية الديمقراطية الألمانية مع الشعب الفلسطيني ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية من منطلق مبادئ سياستها الخارجية على استعداد دائم لمساندة الشعب الفلسطيني " .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية شأنها شأن اغلبيه أعضاء الامم المتحدة واثقة ان علا شاملا لمشكلة الشرق الاوسط من الممكن الحصول عليه فقط من خلال مشاركة جميع الاطراف المعنية وبصفة خاصة منظمة التحرير الفلسطينية . وان علا عادلا ودائما يجب أن يكون على اساس الاعتراف والاحترام للمصالح الحقيقية لجميع الشعوب ودول الشرق الاوسط .

وبما ان الواقعية يجب أن تحكم العالم الخربي واسرائيل ، ومن أجل السلام في الشرق الاوسط يجب توجيه نداء جديد لاسرائيل وحلفائها لكي تضع حدا لسياسة العدوان والتوسع التي تنطوى على سباق التسلح وتطوير الاسلحة . ويجب أن نعود مرة اخرى للواقعية التي تسمح بمفاوضات فعالة . وقد حان الوقت لحكومة اسرائيل لكي تكف عن انتهاكها لعقوق الشعب الفلسطيني . وانا ما اتخذت اسرائيل مثل هذا الموقف فانه سيعتبر مساهمة ايجابية لجهود السلام في الشرق الاوسط ، وسوف يساعد على ضمان الامن للدول العربية في المنطقة وأمن اسرائيل ذاتها .

ولا يمكن أن يكون هناك سلم دائم ومستقر في الشرق الاوسط الا اذا ازيلت اسباب القلاقل وتم ضمان العقوق الشرعية لشعوب المنطقة ، ان الذين يعتقدون ان شعبا يناضل من أجل الحرية الوطنية من الممكن عصره تحت الاعتلال والسيطرة يخدعون أنفسهم ويضعون غشاوة على أعينهم بالنسبة للحقائق الجارية حاليا . فهناك قانون طبيعي ساعد اليوم ، فلا بانتوستانات جنوب افريقيا ولا انشاء بانتوستانات جديدة في اسرائيل يعبس فيها الشعب الفلسطيني على أرض فلسطينية سوف يعل المشاكل العالية . ولذلك فان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية على ثقة من أن الموقف

الخطر السائد في الشرق الاوسط من الممكن حله اذا ما بذلت الدول الاعضاء في الامم المتحدة جهودا مضاعفة لكي تنفذ القرارات المختلفة الصادرة عن هذه المنظمة من أجل ايجاد سلام دائم وعادل في المنطقة . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف تستمر في انتهاج سياسة الوفاق وسوف تستمر في دعم أى اجراء من شأنه ايجاد حل حقيقي للنزاع في الشرق الاوسط .

السيد نسبية (الأردن) (الكلمة بالانكليزية) : على نسق ما دار في السنوات الماضية ، فان الجمعية العامة تدرس البند ٢٥ مرة أخرى ، المعنون " الحالة في الشرق الأوسط " . وهناك تقرير قدمه الأمين العام في ستة أجزاء يشتمل على ، حالة وقف اطلاق النار ، والحالة فسي الأراضي المحتلة ، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، والحقوق الفلسطينية وأخيرا البحث عن تسوية سلمية .

ان التقرير هو صورة موضوعية للتطورات والأحداث والأعراض ، كما تبدو عليه الآن ، وهو تقرير يستحق تقديرنا . ومع ذلك ، فانني سأحاول أن أطرح نظرة أخرى على تلك الظواهر الغربية المسئلة في ، قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ولا داعي لتكرار أن مأساة شعب فلسطين ، وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وغير ذلك . كلها من الموضوعات الواردة في ذلك التقرير . لقد سبق أن تحدثت بالفعل مطولا بشأن هذه الموضوعات الحيوية ، وسأتحدث الآن عن لب المشكلة كما أراه في اطار أبعاده الشاملة .

ان أول نقطة انطلاق لي ، هي أن عبارة " الشرق الأوسط " تسمية خاطئة وضعت ابان الحرب العالمية الثانية من أجل متطلبات عسكرية أساسية فعالة واحتفظ باستخدامها بعد هذه الحرب القاتلة من أجل التمويه ، ومن أجل اخفاء احدى الجرائم الكبرى في هذا العصر ، وهي اقتلاع شعب فلسطين من أرضه ، واحتلال أرضه واحتلاله هو .

وحتى تزال هذه الجريمة من ضمير المجتمع العالمي ، فانه قد وجد أنه جذاب جدا من قبل الصهاينة والذين يدافعون عنهم ، أن يبسطوا من عبارة " الشرق الأوسط " وهي حتى من الناحية الجغرافية تعتبر خطأ تحكيميا .

ان مأساة وكارثة الشرق الأوسط قد استخدمت بصورة سيئة كتعبير جغرافي حدثت في اطاره حروب وتوترات ونزاعات مما أدى الى أن هذه المنطقة التي لها أهمية كبرى من ناحية الطاقة الى فير ذلك ، تعد هامة للغاية في الحفاظ على تطور المجتمع الحديث . وعلى ذلك ، فان الشرق الأوسط قد أنكرت عليه في العقود الماضية حقوقه واستخدام فقط كمصدر للموارد .

وانا ما طلبت العذر في التحدث الي هذه الجمعية الموقرة عن ذلك ، فانني أود أن أقول ان هذه المنطقة المسماة بمنطقة الشرق الأوسط يمكن أن تفهم فقط في اطار انساني واطار أخوى . ان مشكلة الشرق الأوسط ، كما تسمى ، مرتبطة بمائة وخمسين مليون شخص في العالم العربي وهذا العدد هو جزء صغير من العالم الاسلامي الذي يبلغ تعداد سكانه من ٨٠٠ الى ٩٠٠ مليون شخص . انها منطقة تشترك في كثير من القيم ، والتقاليد والاعتقادات ، وكذلك التطلعات والآمال القوية . انها تشكل مجتمعا حقيقيا سواء كان ذلك داخل حدود جغرافية أو خارجها . لقد انتموا الي هذه المنطقة من المجتمع خلال الجزء الأكبر من حياتهم على مدى الـ ١٤ قرنا الماضية ، وان الشعور بالانتماء رغم الاختلافات الظاهرة ورغم التقسيم العضوى والتقسيم السياسي ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، لم يتأثر تأثرا عميقا ولم تتل منه هذه الأمور اطلاقا لأن القوة الحقيقية في هذا المجتمع ، هي القوة الثقافية والروحية وتلك التراكبات التي لها معنى كبير في حياة الأمم . ان هذه المنطقة الآن هي منطقة قلاقل ومصاعب تختص أحيانا بتطرفات كبيرة . ان التفسيرات المبسطة والسطحية تقدم أحيانا كأسباب للقلق والنزاع . ويقال ان العالم العربي والعالم الاسلامي ضد العصر الحديث ، كما يحاول البعض أن يفسره ، ناسيا انه اذا ما كان هناك عامل أساسي للغضب فان هذا السبب هو محاولة التغلب على التأخر النسبي الذي كان سببه مسكونا وجمودا طويلين . وهو مما عرض هذه المنطقة للاستفلال ، وللاحتقار ، وللانزاع وفوق كل شيء عرضها للعدوان والتهديد بعدوان اضافي ضد ممتلكات شعبيها وتركاته وقيمه الروحية القوية . وفي عصر التليفزيون ، والتوابع الأرضية الاصطناعية ، والاناعة فان كل فرد من سكان المنطقة قد شعر بجرح عميق عندما سمع ورأى مناخم بيغين يقول ، دون تحدد من جانب أى شخص ، من البيت الأبيض ، ان القدس ستكون العاصمة الأبدية لاسرائيل ، تلك المدينة المقدسة السلمية والتي لقد سيتها تنتمي اليها الديانات السماوية الثلاث لسنوات وقررون بل وآلاف السنين . ان بعض المراقبين من الخارج قد حاولوا أن يفسروا هذه القلاقل والنزاعات على أنها مصادة للغرب ، أو مصادة للمسيحية أو مصادة لليهودية . هل أولئك المراقبون لا يدركون أن الاسلام هو استمرار واكمال للديانتين السابقتين ؟

وانذا كانوا لا يدركون هذه الحقيقة ، فاني يمكنني أن أقتبس آية من القرآن الكريم موجهة الى المسلمين وهي تقول :

” . . . ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى ذلك بأن

منهم قسيسين ورهبانا وانهم لا يستكبرون ” . (سورة المائدة ، آية ٨٢)

ان هؤلاء الذين يحاولون أن يفسروا عن جهل أو سوء نية القلائل في المنطقة في اطار النزاع الديني أو عدم التسامح أو التعصب يجب أن يقوموا بدراسة مقارنة للأديان قبل أن يستمروا في نظرياتهم الخاصة بالنزاع الديني والتعصب التي لن تسهم الا في تسميم العقول بالنسبة الى ما هو طيب في هذه الحياة والحياة الآخرة . ان الوحدة في الاختلاف مصدر قوة أكثر من أن تكون مصدر ضعف ، وهذا يشرى وحدة الفرض بدلا من أن يفقرها .

ان هناك آخرين يفسرون الاضطرابات الجارية بأنها أحداث مضادة للفرب متناسين حقيقة أن منطقتنا منطقة الحضارة وهي ليست مهد الحضارة الحالية فقط ولكنها بصورة أدق مهد الحضارة الغربية . ان التجارب الدينية ، والآثار القديمة الاغريقية وغيرها والحكمة العميقة للشرق ، والفنون والعلوم واكتشاف الصفر ، والجبر ، والبصريات ، والكيمياء ، والطب - اعمال ابن سينا كانت تدرس في جامعة اكسفورد في القرن التاسع عشر - والأرصاء والتوفيق بين الفلسفة والدين من ابن خلدون والنظريات الخاصة بالموسيقى الكلاسيكية بواسطة الفارابي ومساهمة ابن خلدون الطليعية في العلوم الاجتماعية والمجالات الأخرى للحضارة الحديثة لم نقصرها فقط على منطقتنا من العالم بل عن طريقنا نقلت الى الحضارة الغربية الحديثة . ان التعصب الذي عبر عنه كبلنج وآخرون في القرن التاسع عشر بأن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا أبدا كان انعكاسا للعصر الاستعماري الصلف عندما كانت القوى الاستعمارية تستغل مهاراتها المتفوقة على شرق قد استيقظ للتو من سبات عميق .

وانا كان ما أقول به صحيح ، وانني متأكد من ذلك ، ان لماذا يوجد هذا العداء تجاه الغرب ؟ . انني أود أن أذهب بعيدا فأتساءل لماذا لم يوجد هذا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المميزة في منطقتنا من العالم ؟ . ان الأسباب يمكن اثباتها سياسيا ، ورد الفعل ضد ما يمتبره العالم العربي والعالم الاسلامي عداء مستمرا في الأعمال والأقوال ضد منطقتنا من العالم ، وعدم الاحساس اطلاقا بحياتها وكرامتها - الوطنية ومصالحها الحيوية .

ان فرض دولة اسرائيل على حساب شعب فلسطين يعتبر دون شك سببا لذلك . ان الموافقة على أعمالها العدوانية وتوسعها على حساب الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى ضاربة عرض الحائط بالعدالة والمساواة وقرارات الأمم المتحدة ، ونقل المال والتكنولوجيا اليها ، ووسائل الاهلاك

والتدبير التي تزود بها اسرائيل ، كل ذلك من شأنه أن يؤدي الى استمرارها في هذه السياسة التوسعية . ان هذا الدعم الأعمى والخطر الكبير والانتهاك الصارخ لروح ونصوص القانون الدولي والاتفاقات قد أدى الى أن يحتقر الآخرون قدسية حكم القانون ، والطبيعة الملزمة للاتفاقات، وقرارات الأمم المتحدة . ان هذا ليس كريها فقط بل انه سيؤدي في النهاية الى تخطيط النظام الدولي والعودة مرة أخرى الى شريعة الغاب التي تحاول قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الأخرى أن تحول دونهما .

ان ما ذكرته الآن في محاولة لتشخيص اعراض القلاقل في منطقتنا من العالم ليس القصد منه أن يؤخذ كقضية مسلّمة . ان كل الدول النامية والناهضة تواجه دون شك آلام تحولاتها الداخلية السريعة والكفاح الداخلي من أجل السلطة والنزاعات حول القيم الاجتماعية التي تولدتها التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية .

ولكن هذه بالطبع تشنجات داخلية ، ولا توجه الى القوى أو البلدان الخارجية اذا لم تكن هذه القوى الخارجية قد فرضت نفسها على هذه البلدان واتخذت مواقف عدوانية تجاهها . ان هذا قد عبّر عنه في الاعلان الختامي لمؤتمر القمة العربي العاشر الذي انعقد في تونس في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

ان الإحدى والعشرين دولة من الدول العربية التي اشتركت في هذا المؤتمر وأصدرت هذا الاعلان لها مواقف سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة وكذلك علاقات خارجية مختلفة . انني يمكنني أن أقبل الصيغ الشعبية التي تقول انها دول محافظة أو متطرفة أو معتدلة أو غير ذلك من العبارات البالية .

ومع ذلك وبصوت موحد مما لا يمكن لقوى خارجية أو دولية أن تمليه ، فان رؤساء دول وحكومات الدول العربية الاحدى والعشرين ومنظمة التحرير الفلسطينية قد دقت ناقوس الخطر نظرا لتزايد المخاطر التي تواجه مصير الأمة العربية نتيجة لتقوية اسرائيل المستمر وللحركة الصهيونية المتعصبة . ان مؤتمر القمة العربي ، كما أكد الاعلان ، أعاد التأكيد على أن قضية فلسطين هي لبّ الكفاح الطويل الذي يخوضه العرب ضد الصهيونية ومخاطرها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تهدد مصير الأمة العربية بأكملها .

ان هذا ليس بياناً قدمه من يسمون بالمتصبيين أو المتطرفين ، ان هذا البيان يمثل ايماننا راسخاً وعميقاً تشارك فيه الدول العربية في افريقيا وآسيا وفي الاطار الاوسع للعالم الاسلامي فسي هاتين القارتين وفي قارات أخرى غيرهما . انني لا أنوي ان ادافع عن اخطاء منطقتي ، كما انه من واجبي وفي نيتي ان ابرز وأن اشجب الاعمال المدوانية ضد حرية شعبي واستمراره في الحياة . وبالإضافة الى ذلك ، في مقابلة تليفزيونية في برنامج اسمه " واجه الصحافة " مع شيمون بيريز وزير الدفاع السابق لاسرائيل سئل مرتان عما اذا كانت القلاقل في منطقتنا من العالم لن تخف اذا ما كانت اسرائيل مستعدة لتنازلات في الازمة الفلسطينية والتعاون من أجل حلها ، فكانت اجابته الفورية ان هذه القلاقل ليست لها علاقة بمشكلة فلسطين .

وطالما ان مثل هؤلاء القادة مستعدون لمغالطة الرأي العام العالمي وتحويل انتباهه الى اسباب أخرى أسماها ، مواجهة بين العالم الحر والعالم الثالث ، كيف يمكن لقضية السلام المادى أن تتحقق ، وكيف يمكن للصدقة بين الدول أن تقوم في عالم متكافل ؟ ان هذا هو السبب الذي رأيت من واجبي من أجله ان اقدم الخلفية الحقيقية وسبب ما يتم في المنطقة وحتى نخرج من المفهوم الجغرافي الضيق الذي يناقش في مشكلة الشرق الاوسط تقليدياً ، وذلك لأنني مقتنع تماماً بأنه اذا لم يتم التشخيص الحقيقي للمرض فان العلاج القائم على التمثيل الخاطيء لن يؤدي الا الى موقف متفجر يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين .

ان مؤتمر القمة العربي العاشر الذي عقد مؤخراً في تونس وكذلك المؤتمر السابق عليه الذي عقد في بغداد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، لم يخلقا الباب في وجه سلام عادل - بل بالعكس - واسمحوا لي أن اقتبس من اعلان تونس الختامي الذي قال :

" ان مؤتمر القمة يؤكد ان الامة العربية تكافح من أجل تحقيق سلام عادل قائم على مبادئ الحق والعدل واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتحرير جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة " .

كما ذكر الاعلان أن الامة العربية ، بالإضافة الى ذلك :

" مصممة على مواجهة التحدي والكفاح من أجل استعادة حقوقها المفتصبة ولاقائمة مستقبل حيث يمكن للسلم والعدالة أن يسودا ، وهي تقدر تماماً أن الكفاح ضد الصهيونية

كفاح مصيرى من أجل الحضارة التي تتطلب أن تقودها قيم الامة العربية وتكريس تضامنها وتصميمها المشترك .

وعلى نفس النسق ، فان الاعلان قد ابرز تصميمها على حصولها على دعم جميع قوى العدل والسلام في العالم في كفاحها المصيرى من أجل البقاء .

ان ملوك ورؤساء العالم العربي قد اعادوا التأكيد في اعلانهم على رفضهم لاتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية للسلام وجميع النتائج التي قد تترتب عليها ، وازاء ذلك يضيف الاعلان :

” ان مؤتمر القمة يؤكد أن الحل يمكن أن يكون فقط حلا شاملا على اساس تحرير جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وخاصة حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وحقهم في تقرير المصير . وحقهم في اقامة دولة مستقلة خاصة بهم على ترابهم الوطني ” . وهم يؤكدون أيضا دعمهم لكفاح شعب فلسطين العربي تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الشرعي الوحيد .

ان مؤتمر القمة قد ذكر - مع تقديره - بالقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد سنة ١٩٧٨ والتي رفضت الاتفاقات ، وقرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذى عقد في فاس بالمغرب في أيار/مايو ١٩٧٩ والتي رفضت أيضا اتفاقات كامب ديفيد ، وقرارات مؤتمر القمة الافريقي الذى عقد في مونروفييا في تموز/يوليه سنة ١٩٧٩ ، وقرارات مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز الذى عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر من هذا العام والتي رفضت هذه الاتفاقات أيضا .

في عدة مناسبات كان آخرها منذ عدة ايام عند مناقشة قضية فلسطين ، فاننا قد شرحنا باطالة لماذا تعتبر اتفاقات كامب ديفيد انتهاكا ، ليس فقط للحقوق العربية والفلسطينية ، ولكنها أيضا انتهاك لقرارات الامم المتحدة والاتفاقات وجميع الوثائق الاخرى من أجل ايجاد تسوية سلمية للنزاعات ، وفي الواقع - فيما يتعلق بقضية فلسطين - فانها تنتهك انتهاكا صارخا قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بغض النظر عن جميع القرارات الاخرى القيمة ذات الصلة التي اصدرتها الجمعية العامة . وعلى أية حال ، هل يسمح القرار ٢٤٢ باستمرار احتلال اسرائيل المسكرى

للأراضي العربية المحتلة تحت حجة إعادة توزيع القوات ؟ هل يسمح هذا القرار بنقل سكان إسرائيل إلى الأراضي العربية ؟ هل يخمس هذا القرار عينيه عن سياسات الاستعمار التي ابتلعت حوالي ثلث الأرض المحتلة ؟

لذلك فإننا نرفض إدارة مجلس وزراء إسرائيل ، في اجتماعه الذي عقد أمس ، للأمم المتحدة لرفضها هذه الاتفاقات وعدم قبولها لما يسمى بسلام القبر وأكل لحوم الفلسطينيين . انني أود أن أؤكد أن الأمم المتحدة ليست مجرد بصمة في يد إسرائيل ولن تكون أداة في يد إسرائيل في عدم احترامها للقوانين . وإذا كان في استطاعتهم أن يضعوا عمدة نابلس في السجن ، فإنهم لا يستطيعون أن يصدروا حكماً على الأمم المتحدة .

اذا ما كان لدى أى شخص أى شك حول هذا الموضوع ، أى عدم مشروعية اتفاقيات كامب ديفيد ، فاننا مستعدون لطلب حكم حول هذا الموضوع من محكمة العدل الدولية التي لا شك في نزاهتها . ان الجمعية العامة قد تنظر في اتخاذ قرار في هذا الشأن من أجل اعطاء حكم موضوعي وعادل ، بحيث نضع حدا لادعاءات اسرائيل حول ما يسمونه بالأغلبية الميكانية ، وغيرها من العبارات المهينة .

لن أكون قد قمت بواجبي اذا لم أعبر بأقوى العبارات عن اعتراضنا على موقف جديد يبدو أنه بدأ يكتسب أرضا في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية في هذه الدولة الكبرى ، الولايات المتحدة فيما يتعلق باستخدام القوات العسكرية في سير التجارة وغيرها من العلاقات . انني لا أتحدث عن الأحداث المأساوية في ايران أو غيرها . انني أتحدث عن دراسة اتجاه عام يتبع اتجاه المنطقه بأسرها ، بما في ذلك الدول العربية التي تسمى دولا صديقة . لا يمكن لأى تجارة شرعية أن تتم في اطار النزاع . وهذا قد تم اجراء محاولة بشأنه في العصر الاستعماري ، وثبت أنه يؤدي الى نتائج عكسية ، ولا يؤدي الى الغرض منه . ومن هنا عملية تصفية الاستعمار التي قامت بها الأمم المتحدة بصورة تفخر بها . وان العودة الى سياسة اعادة الاستعمار ستكون رمزا للافلاس الخلفي . ان ما نحتاج اليه هو اعادة تقييم للسياسات الظالمة التي قد سممت جو الصداقة . انه اذا ما اتبعت مثل هذه السياسات في البحث عن سلام عادل في الشرق الأوسط على أساس العدالة الطبيعية والقانون الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة فان الصداقة والأخوة وليست القوة العسكرية يمكن استعادتها كوسيلة فعالة للعلاقات الطيبة بين الأمم .

هذا هو لب ما ناقشه كل عام تحت عنوان الموقف في الشرق الأوسط .

السيد كليستل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : ان تشابك السياسة العالمية

اليوم جعل كوكبنا صغيرا حقا ، والاضطرابات التي تحدث في أى مكان في العالم لا يمكن الا أن يكون لها آثار في أجزاء أخرى من العالم . والبعض منها بحكم طبيعتها وجهود المجتمع الدولي تبقى من حسن الحظ محلية فقط ، والبعض منها يؤثر على العالم بأسره . وصراع اسرائيل وجيرانها العرب من النوع الأخير .

فأسباب جغرافية وتاريخية نجد أن علاقات أوروبا بالشرق الأوسط كانت وستبقى وثيقة وقوية . ونحن مقتنعون بأن أوروبا بحاجة الى التعاون مع العالم العربي ، حيث نجد اليوم الحضارات القديمة ترى فترة احياء اقتصادى وفكرى . ومع ذلك ، فانه من أجل تبادل مشرفى هذا الشأن لا بد من التوصل الى حل دائم ونهائي لصراع الشرق الأوسط .*

هذا الصراع معروض على الأمم المتحدة منذ ثلاثين عاما ، ونوقش في دورات كثيرة للجمعية العامة ، وكان دائما في جدول أعمال مجلس الأمن ، وقد تم اعتماد قرارات عديدة دون وصول الى حل . وعلى هذا الأساس تعترف النمسا تماما بالجهود التي قامت بها اسرائيل ومصر ، وأيدتها الولايات المتحدة من أجل التغلب على هذا الطريق المسدود ، الأمر الذى أدى في النهاية الى ابرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . عملية السلام هذه أصبحت واقعا ولها قيمة خاصة بها . ومع ذلك يتعين علينا أن نلاحظ أنه لم تتخذ أية خطوات أخرى نراها ضرورية لسلم دائم وعادل وشامل على أساس المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ان الأمم المتحدة لسنوات عديدة ، خاصة وأنها تتحمل المسؤولية الأولى عن تأييد السلم والأمن في العالم ، تعذر عليها ان تحقق تقدما ملموسا فيما يتعلق بالتسوية الشاملة للصراع في الشرق الأوسط .

والموقف الناشئ عن حالة الركود الحالية في الشرق الأوسط مليء بأخطار كثيرة ولا يسمح في رأينا بأن يجعلنا نقنع بأي نجاح جزئي مهما كانت أهميته . ان السيد كرايسكي مستشار النمسا الاتحادى ووزير خارجية النمسا السيد بور أكدا في حديثهما أمام الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة على هذه الحقيقة ، وقدما مقترحات بالنسبة للطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقوم مرة أخرى بدورها الصحيح في جهود السلام .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيزا اسكالانتي (كوستاريكا) .

ان ردود الأفعال التي أثارتها هذه الاقتراحات في الرأى العام العالمي ، وطلبات من الدول الأعضاء في هذه المنظمة كل ذلك قد حدا بالنمسا الى أن تضعها في اطار رسمي وأن تقدمها الى الجمعية العامة من أجل مزيد من البحث ، هذا الاقتراح وارد الآن في الوثيقة A/34/760 . وفي هذا الاقتراح ، استلهمت النمسا الاعتبارات التالية : أولا ، اسرائيل حقيقة واقعة ، وشأنها شأن أية دولة أخرى لها الحق في أن يعترف بها وأن تعيش في حدود آمنة . ثانيا ، الشعب الفلسطيني حقيقة واقعة أيضا ، وله حقوقه الوطنية التي يجب أن تنفذ . ثالثا ، منظمة التحرير الفلسطينية قبلها الشعب الفلسطيني عموما باعتبارها الممثل لذلك الشعب . ورابعا ، التزام اسرائيل بضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة لم يتحقق .

ان ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية أهم شرط لتسوية شاملة وذلك لا يمكن أن يتحقق الا من خلال المفاوضات بين كل الأطراف المعنية مباشرة . والحلول الممكنة المختلفة لهذه المسألة في رأينا يجب اختبارها في محادثات مباشرة بغير أية شروط مسبقة بين الطرفين المهتمين بشكل مباشر ووثيق ، وهما اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وتقدر النمسا تمام التقدير الاستجابة النشطة والناقدة التي وجدها هذا الاقتراح في المجتمع الدولي . ان ما تلقيناه من استجابات يشكل في رأينا عامل عون قيم لتضييق وتحديد المجالات التي تختلف عليها الآراء اختلافًا كبيرًا .

ان الملاحظات التي تلقيناها اتصلت بصفة خاصة بحق اسرائيل في أن يعترف بها وأن تعيش في حدود آمنة ، وتناولت التزام اسرائيل بضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة ، والتعريف الأكثر تفصيلا للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وكذلك ورد اقتراح بضرورة أن نبحت ما اذا كنا سوف نعطي تفويضا محددًا لمجلس الأمن أو للأمم العام للقيام بوظيفة اشرافية في العملية المقترحة . وفي ضوء الملاحظات التي تلقيناها حتى الآن ، فان حكومتي قررت أن تحجم عن تقديم مشروع قرار رسمي في هذه المرحلة الى الجمعية العامة . وفي نفس الوقت ، فان حكومتي تشعر بالتشجيع لتقديم الاقتراح كوثيقة من وثائق الجمعية العامة يمكن أن تكون أساسا لمزيد من النقاش والبحث . وأود أن أعبر عن أمل حكومتي في أن هذا الاقتراح الوارد في الوثيقة A/34/760 سيؤدي الى مناهج أكثر مرونة . وسوف نضفي بأكبر قدر من الاهتمام الى جميع الملاحظات والمقترحات والآراء المناسبة لجعل امكانية السلم في هذه المنطقة المضطربة من العالم أكثر مثالا .

السيد حميدان (الامارات العربية المتحدة) : عندما ناقشنا بند قضية فلسطين

في الأسبوع الماضي ، أكد معظم الذين تناولوا الكلمة حول هذا الموضوع ، ان لم يكن كلهم ، بأن قضية فلسطين هي الجوهر والأساس لمشكلة الشرق الأوسط ، وأنه لا بد من تسوية شاملة وعادلة لهذه القضية .

واليوم ونحن نناقش بند قضية الشرق الأوسط ، لا يسعنا الا أن نؤكد بأن الحدث الهام والخطير ، الذي استجد بالنسبة لهذه القضية ، هو ولا شك عقد اتفاقيات كامب ديفيد ، وانفراد النظام المصري بتوقيع ما سمي بمعاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني . ونحن نختلف كلياً مع الذين يعتقدون بأن هذه الاتفاقيات تعتبر خطوة نحو السلام ، بل على العكس نحن نعتبرها - وقد أكد ذلك رئيس دولتنا - خطوة نحو ازدياد حدة التوتر ، وتهيئة الجو للحرب والاصطدام المسلح في المنطقة . لقد أوجدت هذه الاتفاقيات خلافاً استراتيجياً في مسيرة التضامن العربي ، الذي هو الجوهر والأساس لنضال الأمة العربية ، من أجل استرجاع حقوقها المشروعة بتحرير الأراضي العربية المحتلة ، واسترجاع الحقوق المفتصبة لشعب فلسطين .

لقد أكد رئيس دولة الامارات العربية المتحدة أكثر من مرة ، بأنه ليس من حق أى رئيس عربي أن ينفرد باتخاذ القرار بالنسبة لهذه القضية المصرية ، التي جندت الأمة العربية كل طاقاتها وامكانياتها للدفاع عنها . كما أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية ، في خطابه الذى ألقاه أمام الجمعية العامة يوم الجمعة الماضى بأن هذه الاتفاقيات :

" أدت الى نقل قضية الشعب الفلسطينى من الموقع الأساسى الذى كانت تتمتع به ، الى موقع هامشى ، في حين جعلت قضايا فرعية تستأثر بمعظم الجهود الدولية ، كل ذلك لتعطيل الطاقات القومية في الوطن العربي ، والغاء فاعلية الشرعية الدولية التي تتمتع بها القضية الفلسطينية " . (A/34/PV.84, p.23)

لقد ذكرنا في خطابنا الذى ألقيناه يوم الأربعاء الماضى ، عند مناقشة بند المسألة الفلسطينية ، عدة نقاط تتعلق باتفاقيات كامب ديفيد ، وما يسمى باتفاقية السلام الاسرائيلية المصرية ، ولا نريد هنا أن نكرر هذه النقاط ، الا أننا نعتقد بأنه من الواجب التذكير بنقاط رئيسية ثلاث :

١ - ان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، هو من أهم الأسس التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة ، وقد أكدت منظمنا الدولية هذا الحق للشعب الفلسطينى وما زالت تؤكد على عادته عام بعد عام . وهذا التأكيد يحدد بوضوح ، حق الشعب الفلسطينى في العودة الى وطنه الذى شرد منه ، واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى . وقد تنكرت الاتفاقيات لهذا الحق ، ونسخته الى ما يسمى بالحكم الذاتى ، هذا الحكم الذى أكدت اسرائيل بوضوح ، أنه يقتصر على ممارسة الشؤون البلدية والتعليمية والصحية ، ويستثنى منه أية ممارسة للسيادة على الأراضى الفلسطينية . يضاف الى ذلك بأن هذه الاتفاقيات تجاهلت موضوع السيادة على القدس العربية .

٢ - لقد تجاهلت هذه الاتفاقيات تأكيد قرارات الأمم المتحدة والرأى العام الدولى بأسره ، على ضرورة اشراك الشعب الفلسطينى ، ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية ، في أية مفاوضات أو جهود تبذل لحل هذه القضية ، مما دعا الشعب الفلسطينى ، داخل الأراضى العربية المحتلة ،

وخارجها ، الى شجب هذه الاتفاقيات ورفضها رفضا باتا . ولا بد من لفت النظر هنا الى تطور
خطير أعقب عقد هذه الاتفاقيات ، ألا وهو تزايد الاجراءات الاسرائيلية غير الشرعية ، التي تستهدف
ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة اليها . فقد سنت اسرائيل قانونا يجيز للاسرائيليين شراء الأراضي
في فلسطين المحتلة ، كما أقامت عشرات المستعمرات في هذه الأراضي ، وهي تخطط لاقامة مئات
منها ، وذلك بهدف ايجاد أمر واقع فيها ، يحول مستقبلا دون اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

٣ - ان تأزم الوضع في لبنان ، وازدياد ضراوة وتفاقم الاعتداءات الاسرائيلية الوحشية على الجنوب اللبناني بعد هذه الاتفاقيات لدليل آخر ، يدحض حجة الذين يقولون بأن هذه الاتفاقيات تعتبر خطوة نحو السلام . لقد أجازت اسرائيل لنفسها بعد عقد هذه الاتفاقيات ، استباحة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان واعتبرت أجواءه ومياهه الاقليمية مجالاً حيويًا لها . ان ما تستهدفه اسرائيل من تلك الاعتداءات الوحشية التي نهب ضحيتها آلاف من المدنيين ، بما فيهم النساء والأطفال ، هو بث الشقاق بين الفلسطينيين واللبنانيين ، وتصفية الوجود الفلسطيني في لبنان ، ودفع منظمة التحرير الفلسطينية الى قبول الأمر الواقع ، الذي فرضته اتفاقيات كامب ديفيد .

لقد اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات بشأن انتشار القوات الدولية في الجنوب اللبناني ، وبالذات في منطقة الشريط الحدودي الذي يخضع لسيطرة عناصر متمردة على السلطة اللبنانية ، والتي تحولت الى جماعة من العملاء لاسرائيل بقيادة سعد حداد . وتضمنت تلك القرارات الطلب من اسرائيل الكف عن تقديم المساعدات الى هؤلاء العملاء . وقد رفضت اسرائيل الانصياع الى تلك القرارات .

ان استمرار سلوك اسرائيل العايب بقرارات الأمم المتحدة ، سواء كان ذلك بالنسبة لتلك المتعلقة بالجنوب اللبناني ، أم تلك التي تتعلق بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة ، واعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف - ان استمرار هذا السلوك العايب - يدعونا الى القول بأنه يجب على منظمنا الدولية أن لا تكتفي بادانتها ، بل لا بد لمجلس الأمن من القيام بتطبيق العقوبات الواردة في الميثاق عليها ، لحملها على الانصياع لهذه القرارات .

السيد بينيس (أسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان مناقشة مشكلة الشرق الأوسط هذا العام تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا ، وكما نرى من تقرير الأمين العام والبيان بشأن الوضع في الشرق الأوسط لم يتم تقدم يذكر في تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي هي أساس أي اتفاق شامل للسلام في الشرق الأوسط . لكن من ناحية أخرى ، من الصعب أن ننكر ان هناك أشياء كثيرة قد تغيرت بالنسبة للنزاع في الشرق الأوسط ، ويمكن أن يشعر المرء أن التحرك هو الى الأمام .

أولا وقبل كل شيء ، وبالرغم من أن بلادى تفهم أن اتفاقات السلم بين مصر واسرائيل ليست الأساس للحل السلمي الذى يتطلبه النزاع ، فانه يبدو واضحا أن استعادة مصر للأراضي التي احتلتها اسرائيل بصورة غير شرعية منذ عام ١٩٦٧ لهو حدث ذو أهمية تاريخية كبرى وله أثر على جميع شعوب المنطقة .

ثانيا ، لقد تم احراز بعض التقدم في الاعتراف بحقيقة أن الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في وطن خاص به ، هو شرط أساسي لهذا الاتفاق الشامل الذى أشرت اليه آنفا . ان هذا الاعتراف المتزايد لأمر هام للغاية ، ولا يمكن التأكيد عليه أكثر من ذلك ، ان انه يبين تغييرا هاما في الرأى العام العالمي وفي سياسات العديد من البلدان .
والحقيقة ، ان هذا في حد ذاته لا يشكل حلا للنزاع ، لكن دون هذه التغييرات في الموقف لا يستطيع المرء حتى أن يفكر في حل قادم .

ونعتبر انه من المهم أن نؤكد على هذا الجانب من المشكلة ، لأنه كما أعلن السيد مارسلينو أورجا أغويريرى وزير الشؤون الخارجية لأسبانيا ، أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول / سبتمبر :

" اننا نعتقد أن الوقت قد حان للأطراف المتنازعة في هذا النزاع الذى تسبب في معاناة كبيرة ، أن تدرك أن اباداة العدو أو ازاله لا يمكن أن يخدم أى غرض . ان اسرائيل لا تستطيع أن تحتفظ بالأراضي العربية التي احتلتها في سنة ١٩٦٧ ، اعتقادا منها بأن مرور الوقت ووجود المستعمرات غير القانونية سوف تخلق الأمر الواقع . ان العمل غير المشروع لا يمكن أن يكون مصدرا للحق ، ومرور الوقت لا يمكن أن يعطي طابع الشرعية لوضع ظالم . ومن الناحية الثانية ، فاننا لا نستطيع أن ننكر على اسرائيل حقاها في البقاء ، لأن الأمم المتحدة قد اعترفت لجميع دول المنطقة بالحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها " . (A/34/PV.5, PP. 47-50)

وفيما يتعلق ببلادى نفسها ، فان موقفنا كان دائما في غاية الوضوح . ونحن نعتقد بإمكانية الحل السلمي والدائم القائم على احترام القانون ، وبحق جميع بلدان المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها أثناء

حرب عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني طبقا لنصوص وأحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الخاصة بهذا الأمر . واذ أشير الى البيان الذي أصدره وزير خارجيية بلادي في نهاية الزيارة التي قام بها السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لأسبانيا في أيلول / سبتمبر الماضي أقتبس ما يلي :

" ان السلطات الأسبانية قد أعربت للوفد الفلسطيني عن اقتناعها بأنه لا يمكن تحقيق السلم المرغوب فيه للشرق الأوسط دون حل شامل عادل ودائم ، قائم على مبادئ وقرارات الأمم المتحدة ، وبممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف " .
والآن ، أود أن أشير الى بعض الممارسات الاسرائيلية ، في كل من الأراضي المحتلة وبعض البلدان المجاورة ، والتي تجعل الموقف أكثر قتامة مما يؤدي الى احباط أي جهود نحو السلم وبذر عدم الثقة بين الأطراف الأخرى المشتركة في النزاع وأشير بصفة خاصة الى اقامة المستوطنات غير الشرعية وغيرها من الجهود الأخرى الرامية الى تغيير التكوين العرقي والديموغرافي للمناطق المحتلة . وكذلك الاعتداءات على المنطقة والعمليات التأديبية في لبنان خلال الأشهر القليلة الماضية ، والتي أصبحت عنيفة ومتواترة لدرجة أنها قوبلت بالرفض المطلق والادانة الكاملة من قبل المجتمع الدولي الذي يعتبر أن سلامة أراضي لبنان وسيادته الوطنية واستقلاله من بين الشروط الأساسية لاستقرار هذه المنطقة في المستقبل .

وفي الختام ، أود أن اقول ان وفدى قد استمع باهتمام بالغ الى ما قاله السيد ممثل النمسا كلستيل . وان بلادى تعتقد أنه بهذه الروح يمكن أن يتم تحديد أسس هذا السلام الذى تطالعت اليه شعوب هذه المنطقة - التى نشأت فيها حضارتنا - منذ ثلاثين عاما .
وفي ملحق الوثيقة A/34/760 الذى وزع علينا صباح اليوم ، فاننا نجد أهم العوامل من أجل احراز تقدم نحو حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . ولذلك ، فاننا نود أن نعبر عن تقديرنا لوفد النمسا على قيامه بهذه المبادرة الهامة والعادلة التى جاءت في موعدها .

السيد ترويانوفسكى (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان حل النزاع في الشرق الاوسط واقامة سلام دائم وعادل في المنطقة يتعلق بالمشاكل العادة والمعقدة التى تحتاج الى حل جذرى . ان هذا النزاع يدرس منذ وقت طويل أثناء دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما يدرسه مجلس الامن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة . ان العديد من القرارات الهامة قد صدرت أثناء هذه الفترة وهي تهدف الى ايجاد حل سلمي شامل وعادل للنزاع في الشرق الاوسط . ومع ذلك ، فان الموقف في هذه المنطقة مازال معقدا ويهدد بالخطر ، سواء بالنسبة لدولها أو بالنسبة للموقف الدولي عموما . ان عدم وجود حل لنزاع الشرق الاوسط ، يقلق جميع أولئك الذين يؤمنون بالانفراج الدولي واقامة سلام حقيقي وأمن حقيقي على المستوى الدولي . وكما تثبت ذلك دراسة مشكلة الشرق الاوسط في الامم المتحدة ، فان الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء فيها مقتنعة بأنه من أجل التوصل الى حل شامل ، فانه من الضروري ، أن نزيل اسباب النزاع ، أى بمباراة أخرى انه يجب أن نعمل الأحكام الاساسية التالية : أولا ، انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ . ثانيا ، اقرار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، واقامة دولة مستقلة خاصة به . ثالثا ، ضمان الوجود المستقل والامن لجميع الاطراف المعنية في هذا النزاع .

لقد آن الأوان حتى يستمع قادة اسرائيل الى صوت العقل ، وأن يفهموا أن اسرائيل يمكن أن تضمن وجودا آمنا فقط اذا ما عملت هذه الاحكام الاساسية التى ذكرتها . ولكن يبدو أن قادة اسرائيل تحكمهم الآن بعض الاعتبارات والمصالح الاخرى ، ان يبدو وانهم يفضلون ضم اراضي اجنبية . ومع ذلك ، فان وجهة النظر هذه ، وهذه السياسة قصيرة النظر .

ان وفد الاتحاد السوفياتي قد ذكر عدة مرات ، ويود أن يبرز مرة أخرى بصورة واضحة ، ان المعاهدة المنفصلة المصرية الاسرائيلية التي وقعت ضد ارادة الشعوب العربية هي محاولة لاضفاء الشرعية على احتلال الاراضي العربية الاخرى ، وأن هذا يؤدي الى عدم احترام الحقوق الشرعية لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة خاصة به .

ان المعاهدة المصرية الاسرائيلية تتجاهل الامم المتحدة وتتعارض مع حل حقيقي للنزاع في الشرق الاوسط كما تتعارض أيضا مع القرارات الاساسية للامم المتحدة ، وبصفة خاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الامن .

ولذلك ، فان الاتحاد السوفياتي يعارض بشدة كل محاولة تهدف بصورة او بأخرى الى اشراك الامم المتحدة في تنفيذ هذه الصيغة المنفصلة . ان هذه المعاهدة لا يمكن أن تؤدي الى سلام ، بل على العكس فانها تزيد من التناقضات في الشرق الاوسط وتحمل في طياتها نزاعات وقلقل جديدة في المنطقة . وكما اثبتت الاحداث ، فان التوتر في الشرق الاوسط لم يخف في العام الماضي ، بل على العكس فان اسرائيل تمارس بصورة متزايدة العدوان ضد الفلسطينيين والدول العربية المجاورة . ان القمع الذي تمارسه سلطات وقوات الاحتلال في الاراضي العربية المحتلة ، قد اصبح اكثر عنفا وأكثر قسوة ، وبنفس الطريقة ، فانه يتم تشريد وطرد الشعوب العربية من اراضيها ، وكذلك ، فان المستوطنات الاسرائيلية تقام وتمارس فيها الاعمال غير المشروعة الاخرى . ان الدماء ما زالت تنزف في جنوب لبنان ، حيث أن الغارات الوحشية التي تقوم بها اسرائيل هي من نتائج اتفاقيات كامب ديفيد . ان الاتحاد السوفياتي يعارض تدخل اسرائيل في الشؤون الداخلية للبنان ، ويطالب بالوقف الفوري لاعمال الجيوش الاسرائيلية ضد اللبنانيين والفلسطينيين . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد شعب لبنان الذي يكافح من أجل سيادته واستقلاله الوطني وكذلك سلامة اراضيه .

وتحت ستار الاتفاقات والمعاهدات المنفصلة فان القوات الامبريالية التي تؤيد اسرائيل تحاول أن توسع من تواجدها العسكري والسياسي في الشرق الاوسط ، وتحاول بذلك أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب العربية . ولذلك ، فاننا نجد أن هناك نشاطا يتعلق باقامة قوات للتدخل السريع تحاول بها الامبريالية ان تحرم الشعوب العربية من سيادتها الشرعية على مواردها الوطنية .

ومنذ البداية ، فان الذين دفعوا الى هذه الصفقات المنفصلة قد ذكروا أن هذه هي خطوة على طريق السلام في الشرق الأوسط ، وحاولوا عن طريق مختلف الصيغ السياسية ، أن يشركوا دولا عربية أخرى في هذه المفاوضات الاستسلامية ، ولكن هذه المناورات السياسية قد كشفت عنها الدول العربية التي شكلت جبهة عربية موحدة للصدوم والمقاومة وأدانت بقوة هذه المعاهدة المنفصلة وأعلنت انها تضر باستقلال الشعوب العربية وتمثل عراقيل هامة في طريق السلام الحقيقي الدائم في الشرق الأوسط .

وبناءً على هذا الموقف ، فان وحدة القوى الوطنية في الأمة العربية لها أهمية متزايدة وكذلك أعمالها الموحدة التي تقوم على قرارات اجتماعات بغداد . ان موقف بغداد سيستمر في دعم وتأييد موقف الدول العربية ، ذلك الموقف الذي يتفق مع مصالح تلك الدول وكذلك مع مصالح السلام . وفي الوقت الراهن ، فان أطراف المعاهدة المنفصلة يقومون بمحادثات بشأن منح ما يسمى بالحكم الذاتي لسكان قطاع غزة والضفة الغربية ، وهذه المحادثات في الواقع ليست الا محاولة لتصفية المشكلة الفلسطينية في حد ذاتها . وبهذا فانه يتم باستبدال هذه المشكلة ومفاوضات بشأن ما يسمى بالحكم الذاتي الفلسطيني . ومن الواضح أن هذه المفاوضات ليست لها علاقة بالحل العادل المنصف لقضية فلسطين ، وهي مرفوضة بقوة مثل خطط كامب ديفيد بأكملها من قبل شعب فلسطين العربي . وتثبت التجربة ان كل محاولة للابتعاد عن حل قضية فلسطين أو لاستبدال اجراءات جزئية بحل قضية فلسطين لن تؤدي الى حل جذري وشامل في الشرق الأوسط ، بل على العكس من ذلك ، ستؤدي الى انشاء عراقيل جديدة أمام تحقيق هذا الهدف وهي العراقيل التي لم تكن موجودة من قبل .

ان سلاما عادلا في الشرق الأوسط يمكن ويجب أن يقام . ان هذا السلام له أسس قوية قد وافق عليها المجتمع الدولي وأكدتها القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة . ان الموقف المبدئي للاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط لم يتغير بالنسبة للماضي . ان الاتحاد السوفياتي يعتبر انه يجب ايجاد حل شامل وعادل في الشرق الأوسط طبقا للقرارات الأساسية التي اتخذتها الأمم المتحدة ، وهذا يعني انه يجب أن يؤسس ذلك على عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق العدوان ، وعلى الانسحاب الكامل لجميع القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في

(السيد ثرويانوفسكي ، اتحاد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

سنة ١٩٦٧ ، وعلى تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة الخاصة به ، وعلى ضمان حق الوجود الآمن والمستقل لجميع دول الشرق الأوسط .

ان الاتحاد السوفياتي يؤيد بقوة كفاح العرب من أجل الاستقلال وتصفية آثار العدوان ويحاول بكل وسيلة أن يطفى هذه البؤرة المشتعلة في الشرق الأوسط . هذه هي السياسة الخارجية التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي في اطار كفاحه من أجل تصفية سباق التسلح ، وازالة بؤر التوتر العسكري ، والانفراج الذي يجب أن يمتد الى جميع جهات العالم .

ومن الواضح تماما انه حتى يكون الحل عادلا ، فان تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن تغطي جميع مظاهر هذا النزاع وأن تحل جميع المشاكل المتعلقة به . ان الخبرة التي اكتسبت حتى الآن وخصوصا مؤخرا ، توضح أن هذا هو الطريق الوحيد الممكن وهو الطريق الذي يتطلب الجهود الجماعية لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين والتي اعترف بصفتها هذه من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى . ومن ناحيته ، فان الاتحاد السوفياتي سيقوم ، كما قام في الماضي ، بكل ما يمكن القيام به وخاصة في اطار الأمم المتحدة من أجل التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . ومع ذلك فاننا نعتقد أن الموقف الحالي قد وصل الى درجة تدعو الى افساح الطريق أمام الجهود الجماعية التي هي الأساس الوحيد للحل السلمي ، ويجب أن يتم وضع حد لمعاهدات السلام المنفصلة . ان الرفيق ليونيد بريجينيف قد أبرز مؤخرا :

” ان سياسة الصفقات المنفصلة ، سياسة عقيمة . وانا ما وضعنا حدا للمعاهدة المنفصلة فانه يمكن أن نتجه الى تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط باشتراك جميع الأطراف المعنية وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية ” .

ان وضع حد للعدوان في الشرق الأوسط وضمان سلام عادل ودائم في هذه المنطقة من الكرة الأرضية ، هو ما تتطلبه مصالح جميع الشعوب المحبة للسلام .

السيد ايرالبا (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان أية مناقشة بشأن الموقف في

الشرق الأوسط ، تعكس حتما القلق الذي نشعر به ازاء صراع أثار أربع حروب أساسية خلال ٣٠ عاما .

ان أكبر خطر يهدد السلم والأمن في المنطقة والعالم ، يكمن في هذا الصراع . ان مشكلة الشرق الأوسط ، يجب بالقطع ألا تبحث على أنها مشكلة اقليمية ، فالتوتر في الشرق الأوسط يمكن بسهولة أن يتجاوز حدود هذه المنطقة ويحول صراعا اقليميا الى كارثة دولية كبرى . ان تعزيز الجهود الحرامية الى حل شامل وعادل في الشرق الأوسط بما ينسجم والمبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة الأساسية والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، يجب أن يكون مهمة هذه الجمعية العامة .

وكدولة تقع في المنطقة ، فان تركيا تهتم اهتماما عميقا بالسلم والهدوء في هذه المنطقة . ان موقف حكومتنا الذي أعلن في مناسبات عديدة وفي عدد من أجهزة هذه المنظمة فيما يتعلق بعناصر حل شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط واجراءات التفاوض في هذا الشأن ، ما زال ثابتا لم يتغير . وأقصد بذلك أن تركيا كانت تعترض دائما على حيازة الأراضي بالقوة ، وفي رأينا ، فان الجلاء عن جميع الأراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، هو من المطالب المسبقة الأساسية في هذا الشأن .

في هذا الشأن فاننا نرفض بقوة التدابير المنفردة المستمرة من جانب اسرائيل في الأراضي المحتلة ، بغية توسيع نطاق مستوطناتها ، وتدمير المباني والمنازل ، ومصادرة الممتلكات والأراضي التي يمتلكها العرب ، وتغيير التنظيم المؤسسي للأماكن المقدسة . والواقع ان مجلس الأمن قد اجتمع في آذار/ مارس الماضي لكي يبحث هذه التدابير التي اتخذتها اسرائيل في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس ، الأمر الذي أدى الى اعتماد القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي انشئت بموجبه لجنة مجلس الأمن التي تضم ممثلين للبرتغال وبوليفيا وزامبيا . لقد شارك وفد بلادي في بحث مجلس الأمن لهذا البند الهام وأوضح موقفه من هذه المسألة ، بينما أعرينا عن قلقنا العميق ازاء التدابير الاسرائيلية . ان مثل هذه الممارسات تشكل - بغير شك - انتهاكا لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات الأمم المتحدة ، وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب . ان المجتمع الدولي ككل ، والعالم الاسلامي بصفة خاصة ، لا يمكن أن يبقى لا مباليا ازاء هذه التطورات التي ترمي ، على ما يبدو ، الى الضم النهائي للأراضي المحتلة بما في ذلك القدس ، عن طريق الاستيلاء التدريجي .

أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشيد بصفة خاصة هنا بلجنة مجلس الأمن التي انشئت بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) والتي تضم ممثلين لبوليفيا وزامبيا تحت القيادة القديرة للسفير ما زياس من البرتغال . لقد قامت هذه اللجنة بمهمتها الصعبة للغاية والحساسة في المنطقة بكثير من العناية والدأب ، وقدمت تقريرا قيما للغاية حول ما توصلت اليه من نتائج . انه لما يأسف له وفد بلادي ان اسرائيل رفضت التعاون مع هذه اللجنة ، ولا تزال تواصل تدابيرها المنفردة متحدية بشكل كامل ، التزاماتها بموجب القانون الدولي .

ان عمليات الاحتجاز وعمليات القبض والترحيل مؤخرا للزعماء الفلسطينيين المنتخبين في الضفة الغربية ، كما اتضح في القبض مؤخرا واصدار أمر بالترحيل لعمدة نابلس وما أسفر عنه ذلك من استقالة كل العمدة في الضفة الغربية كاحتجاج على ذلك ، هي نقطة تؤكد ما في هذا السبيل . وقد أدان المجتمع الدولي هذا الاجراء تماما ، وطالب اسرائيل بالغاء هذا الاجراء . وحتى الآن لم نسر استجابة طيبة من جانب سلطات اسرائيل في هذا الشأن . اننا نؤمن ان استمرار مثل هذه التدابير المنفردة من جانب اسرائيل لا يعد فقط انتهاكا للقانون الدولي ، بل انه يشكل أيضا عقبة رئيسية على طريق السعي من أجل حل شامل ودائم وعادل ومنصف لمسألة الشرق الأوسط .

من ناحية أخرى ، فلقد أكدنا دائما الرأي القائل بأن المشكلة الفلسطينية هي لب وجودها مسألة الشرق الأوسط . وأعرب الوفد التركي بشيء من التفصيل عن آراءه المعروفة حول المسألة الفلسطينية في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر في هذه الجمعية ، اننا نؤمن ايمانا راسخا بأن حلا عادلا ودائما لمسألة الشرق الأوسط لا يمكن أن يوجد الا اذا أخذنا في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حق هذا الشعب في أن يقرر مستقبله وأن يكون له وطنه . اننا نعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، ونؤمن بأن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشارك بنشاط في أية مفاوضات مجددة وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى المعنية من أجل التوصل الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط .

أخيرا ، فلقد كنا ولا نزال نؤمن دائما بأن التوصل الى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن ينطوي على الاحترام لسيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، وحققها في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة . ان السلم والتعايش بين كل دول الشرق الأوسط سوف يسهم ، بغير شك وبشكل أكثر فاعلية من أي شيء آخر ، في أمن ورخاء شعوب هذه المنطقة . ان تركيا تؤيد ، وسوف تواصل التأييد والترحيب بأي مبادرة سلمية تتسجم وهذه المبادئ* . وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أتحدث بايجاز عن مسألة لبنان وهي مصدر آخر لقلق وفد بلادى . ان أحداث السنوات الأخيرة قد أدت الى معاناة كثيرة في هذا البلد ، وعرضت للخطر استقلاله ووحدة أراضيه . ان الموقف في لبنان ، في حد ذاته ، يرتبط ارتباطا لا انفصام له بالمشكلة الشاملة في الشرق الأوسط . ان الهجمات المتكررة من جانب اسرائيل تزيد من خطر الموقف وتشكل عقبة أخرى خطيرة على طريق التوصل الى تحقيق السلم في المنطقة . اننا نحث كل الأطراف المعنية أن تبدي أكبر قدر من ضبط النفس والتعاون حتى يمكن للجهود الحالية ، التي يجرى بذلها ، أن تنجح في تحقيق الاستقرار والهدوء في هذا البلد على أساس مبدأ احترام سيادته ووحدة أراضيه ، ممهدة الطريق بذلك لحل سلمي شامل لقضية الشرق الأوسط ككل .

السيد عبدالمحسن ناصر الجيعان (الكويت) : بسم الله الرحمن الرحيم ، ان الوضع في منطقة الشرق الأوسط مازال ، وأكثر من أي وقت مضى وعلى اثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

والصلح المنفرد بين مصر واسرائيل ، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . وان احتمالات وقوع حرب نتيجة لسياسة اسرائيل في الحد وان والتوسع وعمليات الابداء والتشريد لشعب فلسطين وبناء المستوطنات الاستعمارية في الأراضي المحتلة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بالمساعدة المادية والأسلحة الأمريكية ، أمر بالغ الوضوح ولا يحتاج منا الى مزيد من التأكيد والتعريف ، خاصة وان معظم شعوب العالم قد بدأت تتفهم مشكلة الشرق الأوسط وقضية الشعب الفلسطيني ، مما يعطي للمجتمع الدولي ويضع على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤوليات جسيمة وملحة لا تقبل مزيدا من التسوية والتأجيل .

ان الستار الشفاف الذي تضيفه قوات السلام الدولية على بعض الجبهات العربية القابلة للتفجر والأوضاع المتأزمة في جنوب لبنان واتفاقيات الصلح المنفرد لن تبعد أو تخلص المنطقة من تفجير مدمر يشمل العالم كله بويلاته بل يجب أن توضع مفاوضات مؤسسة الصهيونية العسكرية بالارادة الدولية الحازمة عند حد . وأن تنسحب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة تنفيذنا لقرارات الأمم المتحدة ، وعدم جواز ضم الأراضي بالقوة . وأن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الذي تشكل قضيته صلب قضية الشرق الأوسط والتي فرغنا ثوا من مناقشتها وتبنت الجمعية العامة بشأنها القرارات المناسبة .

ان السلام العادل الدائم لا بد وأن يكون شاملا وكاملا ، تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، ويقضي على جميع أسباب النزاع ، ولا بد أن يشتمل هذا الحل على المبادئ التالية :

أولا ، الانسحاب الشامل والكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة دون شرط أو قيد ، تنفيذاً لمبدأ عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة .

ثانيا ، حل القضية الفلسطينية ، بما يتفق مع قرارات ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية وحقوق الانسان ، بما في ذلك الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقه في العودة لوطنه ، وحقه في تقرير المصير واقامته لدولته في فلسطين .

ثالثا ، اعادة السلطة العربية للقدس الشريف وازالة كل المستوطنات الاستعمارية الصهيونية منها .

رابعا ، ازالة المستوطنات الاستعمارية الصهيونية من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

خامسا ، الغاء جميع التغييرات التي أحدثتها اسرائيل على الأراضي والممتلكات والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية حيث انها باطلة وغير شرعية .

ان العرب بطبعهم ، أمة محبة للسلام . ولكنهم لا يقبلون أن يفرض عليهم الاستسلام من قبل مغتصب أجنبي ، غريب في طبعه وأخلاقه ، يمارس كل سبل التمييز والعنصرية والارهاب ، كما تعلمها وبرع بها في الغرب ، وأدخلها الى منطقة الشرق الأوسط .

ان الكويت تؤيد وتشارك في تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، ولكنها لن تقبل أن تصبح هذه القوات ستارا للعدوان وتشبيها للاحتلال وانما نعتبر مهمة هذه القوات مهمة مؤقتة حتى تزال آثار العدوان والاحتلال وتنسحب اسرائيل من الأراضي العربية .

ان استقلال لبنان وسلامة أراضيه وسيادته الوطنية ، أمر لا يمكن التهاون فيه ولا بد من التنفيذ الكامل والشامل لقرارى مجلس الأمن ٤٢٥ لعام ١٩٧٨ و ٤٥٠ لعام ١٩٧٩ . ان اسرائيل تعتقد بأن اتفاقيات كامب ديفيد ، والصالح المنفرد بين مصر واسرائيل ، قد اعطتها حرية مطاردة وتشريد وقتل أبناء الشعب الفلسطيني ، أينما كانوا : في مخيمات اللاجئين وفي جنوب لبنان ، من أجل القضاء عليهم في مذابح جماعية وبأسلحة امريكية . ولا يفوت العالم بأن اللاجئين الفلسطينيين

قد فرض عليهم أن يسكنوا المخيمات ، في لبنان وغيره لا بمحض ارادتهم ، ولكن لأنهم قد طردوا من وطنهم في فلسطين وأخرجوا من بيوتهم وجردوا من ممتلكاتهم ، بفعل الصهيونية العالمية التي تطبق وبجدارة تعاليم النازية .

ان الأمم المتحدة ، بدستورها كما هو في الميثاق ، وبأجهزتها التنفيذية كما هو في مجلس الأمن ، وبأعضائه وخاصة أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، تقع عليهم مسؤولية اجبار اسرائيل للامتثال للارادة الدولية . وقد بات لزاما على مجلس الأمن تطبيق الفصل السابع ، بما في ذلك ايقاع جزاءات عليها لعدم تنفيذها لقرارات الأمم المتحدة وخرقها للأعراف والقوانين الدولية وحقوق الانسان ، وتبنيها سياسة العدوان والتوسع والاحتلال ، وتهديد الدائم والمستمر ، للأمن والسلام الدوليين ، دون اكتراف أو اعتبار للسلوك الدولي ، وانما نتيجة لمخطط مدروس واستهتار واضح منذ اللحظة الأولى التي أوجدت فيها اسرائيل في قلب الأمة العربية والاسلامية . ان تراخي وتردد المجتمع الدولي عن اتخاذ اجراءات صارمة ضد اسرائيل وعدم الزامها بالانسحاب من الأراضي العربية والاعتراف بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف هو مكافأة للمعتدى الأمر الذي نرفضه ولا يمكن أن نقبله مهما كلفنا من تضحيات .

السيد كلارك (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أوضح أن موقفنا من

البند ٢٤ من جدول الأعمال المعنون " قضية فلسطين " معروف جيدا بحيث أننا رأينا ألا نكسرره خلال المناقشة ، كمساهمة منا في الاستجابة الى تحذيركم الحكيم فيما يتعلق باجراءات عمل الجمعية العامة . وباعتبارنا عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛ فلقد عبرنا عن تأييدنا وتضامننا الكاملين لمطالب الفلسطينيين بشأن السيادة الوطنية ، ووطنهم . وليست ثمة حاجة بسي الى التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، وأن أي حل لا يأخذ في الاعتبار اهتمامات الشعب الفلسطيني وأمانه لن يقدر له النجاح . يواجه الشرق الأوسط والمجتمع الدولي أزمة مستمرة ذات آثار كبيرة على السلم والأمن الدوليين . ولمدة ثلاثة عقود ، فان الأزمة الطاحنة في المنطقة قد تحدت أي حل . وخلال كل هذه السنين فان أبرز عقبة متعنته تواجه السلم في الشرق الأوسط كانت تصميم أحد أطراف النزاع على أن يضمن أمنه واستقلاله على حساب حقوق مماثلة لطرف آخر ، وافقها . اننا نواجه مشكلة ملحة بسبب شعب يرغب في الحفاظ على دولة في فلسطين على حساب جعل الشعب الفلسطيني بغير دولة ، وعلى حساب اخضاع جيرانه العرب .

ان جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، كان وسيظل هو نضال الشعب العربي من أجل حقوقه الوطنية والاستقلال وحق تقرير المصير والحرية والاحترام . وعلى نفس المستوى ، فان الدول العربية التي فقدت أراضيها نتيجة لنضالها لن تتنازل عن مطالبها المشروعة ولن تسمح لمفهوم اكتساب الأراضي بالقوة أو بالاختصاص أن يستمر لأنه يعتبر انتهاكا لقانون الأمم المتحدة .

ان الموضوع الحاسم اليوم ، والذي استمر كذلك خلال السنوات الماضية ، هو ما اذا كانت اسرائيل مستمرة في موقفها بجعل الفلسطينيين بلا دولة ، وتصميمها على برنامجها الخاص بالحصول على الأراضي مستخدمة في ذلك القوة ضد جيرانها العرب . وهناك مشكلة أخرى موازية تتطلب نفس الدراسة ، وهي ما اذا كانت اسرائيل تعترف حقيقة بأن السلام مشروط باعترافها بالحقوق الوطنية للشعوب الأخرى في الشرق الأوسط . ان سعي اسرائيل للتوسع الاقليمي في الأراضي العربية المحتلة قد سمي من قبل أصدقائها بأنه عقبة أساسية أمام السلام في الشرق الأوسط . ان الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ ١٩٦٧ ، قد أعلنت أن سياسة اسرائيل الخاصة باقامة مستوطنات يهودية في الأراضي المحتلة يعتبر أمرا غير مشروع وعقبة لا يمكن التغلب عليها في طريق السلام ، بل ان أصدقاء اسرائيل في الغرب ، قد أدانوا اسرائيل في هذا المحفل بشأن هذا الموضوع . وقد ظهر ذلك واضحا خلال الاسبوع الماضي بمناسبة الاعتقال الاستفزازي لعمدة نابلس العربي والخطة الخاصة بطرده ، مما يعتبر انتهاكا صارخا للقرار الحكيم الذي اتخذته الجمعية العامة في الشهر الماضي .

ومؤخرا ، فان المفكرين الاسرائيليين لم يتمكنوا من اخفاء عدم الرضا تجاه سياسة حكومتهم بشأن موضوع المستوطنات . ان الدكتور اسرائيل شاهق مثلا ، استاذ الكيمياء في الجامعة العبرية ورئيس الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان ، تقدم بمقترحين بالنسبة للسياسة الاستيطانية التي تنتهجها اسرائيل في الأراضي المحتلة وخاصة وضع حدود جديدة لاسرائيل ، والقهر المستمر للسكان العرب .

ان النظام الاقتصادي الاسرائيلي في الأراضي المحتلة ، له طبيعة استعمارية مفضوحة . فهو يعتمد على الاستغلال المباشر وغير المباشر للعمالة الرخيصة مما يذكرنا بسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والسيطرة على الأسواق المحلية ، واستثمار الأموال واستخدام قطاع صغير من العناصر الرجعية . ولا يشك أحد في أن اسرائيل تستغل الضفة الغربية وقطاع غزة لتسويق بضائعها ، كما أنها تحتاج الى شعب هاتين المنطقتين كقوة عاملة تقوم بالأعمال حيث لا يوجد الاسرائيليون

الذين يقومون بها ، أو بالأعمال التي لا يرغبون في القيام بها . والهدف من ذلك كما يبدو هو ربط سكان المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي وجعل هذه المناطق معتمدة اقتصاديا على اسرائيل دون مراعاة للحل السياسي ، وهناك العديد من الأحداث التي تتعلق بالاحتلال لا يمكن اغفالها . ان تطور المستوطنات الاسرائيلية متعلق بالطرد المنظم وغير الانساني للأسر العربية من أراضيها ، وحرمانها من مصدر الرزق الوحيد لها . ان تلك السياسة غير الأخلاقية ، لا يمكن الدفاع عنها في أية مناسبة . لقد تم تبرير هذا الطرد بتلك الصيغة الدائمة التي تسمى بأمن اسرائيل ، وفي مقابل ذلك تقدم الممتلكات المصادرة للمستوطنين اليهود الجدد . ومما يزيد من حماية الاحتجاج العربي ، أن العمال الفلسطينيين قد شوهدوا يقومون بتشديد منازل المستوطنين اليهود الجدد على أراضي تمت مصادرتها من أصحابها العرب . والأسوأ من ذلك هو أن العمال الفلسطينيين يجدون أنفسهم يقومون بالعمل كاجراء من نفس المزارع التي كانوا يمتلكونها . ولكي أوجز حديثي ، فان المستوطنات تشكل انتهاكا خطيرا لمعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، كما أن ضم القدس الشرقية هو انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . ان المبادئ الأساسية التي يجب أن نسترشد بها في سعينا من أجل حل دائم في الشرق الأوسط هي كالآتي :

أولا ، ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط والنزاع العربي الاسرائيلي .
ثانيا ، ان أية صلة بين مشكلة الشرق الأوسط وبين قضية فلسطين ، لها حل متكامل لا يمكن تجزئته . ولذلك فان أية اتفاقات جزئية أو منفصلة لا يمكن أن تكون أساسا لسلام شامل أو دائم .
ثالثا ، ان السلام العادل في المنطقة ، لا يمكن الوصول اليه الا من خلال الانسحاب فير المشروط والكامل لاسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، وأن تعاد للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة الى دياره وحقه في تقرير المصير وفي اقامة دولته الخاصة .

رابعا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية ، بعد أن تم الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني يجب أن يسمح لها بالمشاركة الكاملة والمتساوية في جميع المؤتمرات الدولية والمفاوضات المتعلقة بمشكلة الشرق الأوسط .

خامسا ، ان جميع الاجراءات والمنشآت والمستوطنات والتفجيرات التي قامت بها اسرائيل في الجوانب السياسية والثقافية والدينية والطبيعية والجغرافية والسكانية والظروف التي تستهدف تفجير الوضع القانوني والسياسي للمناطق العربية المحتلة ، يجب أن تعتبر باطلة طبقا لمعاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ .

سادسا ، ان سياسة اسرائيل الاستيطانية في الأراضي المحتلة يجب أن تعتبر عقبة أمام السلام ، ويجب اذانتها بالتالي ، كما أن هذه المستوطنات تعتبر غير قانونية ويجب ازالتها .
سابعا ، ان مدينة القدس العربية ، يجب أن تعود الى السيادة العربية .

وقبل أن أنهى حديثي ، أرى من الواجب عليّ أن أشير الى الموقف الخطير في لبنان . انه يؤثر تأثيرا مباشرا على مسألة الشرق الأوسط . ان استقلال وسيادة ووحدة أراضي هذه الدولة ، التي عرفت لسنوات عديدة كدولة سلام وتقدم ، تواجه انتكاسات مستمرة . ان هذه العوامل قد أدت الى التفويض الأول لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨ . لقد كان هذا التفويض لمدة ستة أشهر ، وكان على قوات الطوارئ المؤقتة واجب تحقيق السلام في جنوب لبنان ، واسترداد الحكومة اللبنانية لسيادتها وسلطتها على المنطقة بأكملها . ولكن للأسف ، فان حكومة اسرائيل مازالت تحتفظ بوجودها في جنوب لبنان عن طريق الانابة .

وفي الأمم المتحدة ، لم نعرف أن دولة ما فيما عدا جنوب افريقيا المنصرية قامت بتحدى قرارات الأمم المتحدة ، كما فعلت اسرائيل . لقد حان الوقت لاتخاذ اجراءات فعالة ، بما فيها فرض العقوبات ضد اسرائيل ، اذا ما استمرت في تحديها وتعنتها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير هذا الصباح

بشأن هذا البند .

وأود أن أنهى الجمعية الى أننا سننتهي من مناقشة البند ١٢٥ من جدول الأعمال وهو

" الحالة في الشرق الأوسط " غدا .

مواصلة نظر البند ١٠٧ (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط : قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة

وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/34/613/Add.1)

قدم السيد خميس (الجزائر) مقرر اللجنة الخامسة تقرير اللجنة (A/34/613/Add.1)

ثم تحدث كما يلي :

السيد خميس (الجزائر) مقرر اللجنة الخامسة (الكلمة بالفرنسية) : يشرفني

أن اقدم للجمعية العامة الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة حول البند ١٠٧ (أ) من جدول الاعمال المعنون " تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط " . هذا الجزء من تقرير اللجنة يتعلق في الاساس بقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . وفي الفقرة ٧ من هذا التقرير (A/34/613/Add.1) توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروعين القرارين ألف وباء .

أود ان ابليخ السادة أعضاء الجمعية العامة بأن اسم الاتحاد السوفياتي قد ورد في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة عن طريق الخطأ . فالحقيقة أن الاتحاد السوفياتي تحدث في المناقشة العامة ولكنه لم يتحدث تعليلا للتصويت . ومن ناحية اخرى يجب اضافة اسم المغرب الى القائمة الواردة في الفقرة ٦ ، الخاصة بالدول التي علقت تصويتها . فضلا عن ذلك أو أن اشير الى أن بربادوس يجب أن تضاف الى الحاشية الموجودة في الصفحة ٢ باعتبارها من الدول التي أبلغت رئيس اللجنة الخامسة بأنها كانت تنوى التصويت تأييدا لمشروع القرار ألف .

اعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مواقف الوفود فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير

اللجنة السياسية الخاصة للجمعية مشار إليها في المحاضر الموجزة الخاصة بهذه اللجنة .

وأود أن اذكّر السادة الاعضاء بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها الرابعة

العامة في ٢١ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ بأنه :

" عندما يبحث مشروع قرار في اللجان الرئيسية وفي الجلسة العامة فان الوفد ،

بقدر الا مكان ينبغي أن يحلل تصويته مرة واحدة سواء في اللجنة أو في الجلسة العامة ،
الا اذا كان تصويت الوفد في الجلسة العامة يختلف عن تصويته في اللجنة ” . (A/34/PV.4 ،)
(P.151)

والآن سوف أعطي الكلمة لتلك الوفود التي ترغب في تحليل تصويتها قبل التصويت .

السيد ريزو (البانيا) (الكلمة بالانكليزية) : لأسباب شرحناها وأوضحناها في مناسبات سابقة ، فإنه كلما يجرى التصويت على تمويل قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط ، فإن وفد جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية يكرر مرة أخرى اننا لن نشارك في تمويل تلك القوات ، ولذلك فإن وفد البانيا سوف يصوت ضد مشروع القرارين الواردين في تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة (A/34/613/Add.1) .

السيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
ان وفد الاتحاد السوفياتي في تحليل تصويته حول مشروع القرارين المعروضين علينا يود أن يدللي
بالبيان التالي :

فيما يتعلق بالتقديرات الخاصة بتمويل قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط لا بد أن نعلن أن الاجراءات الخاصة بوضع هذه التقديرات لا زالت غير مرضية على الاطلاق ، ولهذا السبب فان الوفود لا يمكنها أن تتأكد من صحة الآثار المالية التي تقدمها الأمانة .
ان وفد الاتحاد السوفياتي يعتبر أيضا أن عملية تسريح قوات الطوارئ ، واعادة الوحدات الى أوطانها ، قد امتدت لفترة طويلة وترتب على ذلك ان وصلت النفقات الى مبالغ كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ونظرا لذلك فان وفد الاتحاد السوفياتي قد تقدم باقتراح في اللجنة الخامسة قبل اعتماد المقرر الخاص بتمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة يقضي بأن ادارة الخدمات المالية يجب أن تدرس بعناية وبدقة ما قد تم انفاقه في الفترة المعنية ، وكذلك ما يتبقى من الاموال التي لم تنفق . هذا الاقتراح الطيب للاتحاد السوفياتي لم يؤخذ في الاعتبار . وبالنظر الى ما قلت فان وفد الاتحاد السوفياتي سوف يصوت ضد المخصصات الخاصة بتسريح قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة .

وفيما يتعلق بما تم مؤخرا بالنسبة لهذه القوات ، فاننا نؤكد مرة اخرى باسم الوفد السوفياتي بأن الاتحاد السوفياتي لا صلة له بالاتفاقية لسنة ١٩٧٥ ، التي كانت في الواقع تهربا من مؤتمر جنيف للسلام . وبالتالي فان الوفد السوفياتي لا يمكن أن يكون مسؤولا عن أية آثار تترتب عليه ، بما في ذلك تمويل قوات للطوارئ التي انشئت نتيجة لهذه الاتفاقية .

وفي هذا الصدد فان الوفد السوفياتي لن يدفع هذا الجزء من المساهمات التي قدر عليه أن يدفعها وفقا لتقرير الأمانة لتغطية نفقات مترتبة على قيام قوات الطوارئ بوظائف اضافية ناجمة عن هذا الاتفاق .

وفي الختام ، وفيما يتعلق بالتقديرات الخاصة بالابقاء على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك فان وفد الاتحاد السوفياتي يعتبر أنه من الضروري أن يؤكد على أن هذا التقدير في أقسام كثيرة منه مرتفع لدرجة كبيرة . فضلا عن ذلك فاننا لم نجد لا في تقرير الأمانة ولا في تقرير اللجنة الاستشارية أية حجة تبرر مثل هذه الزيادة في الانفاق الخاص بهذه القوة . وبالنظر الى ذلك ، فان وفد الاتحاد السوفياتي كما حدث في الماضي لن يكون في مقدوره أن يؤيد هذه التقديرات وسوف يمتنع عن التصويت .

السيد شو كي يو (الصين) (الكلمة بالصينية) : فيما يتعلق بقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، فان وفد الصين قد اعلن عن الموقف الدائم لحكومة الصين أمام مجلس الامن في مناسبات عديدة ، وعلى اساس هذا الموقف فان وفد الصين لن يشارك في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/613/Add.1 ولن يتحمل أية مسؤولية مالية تترتب على ذلك .

السيد كوك دنغ (فييت نام) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي بود أن يفتنم هذه الفرصة كي يدلي ببيان موجز بشأن البند (١٠٧) (أ) المعروف على الجمعية بعنوان "تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط" . ان وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية لن يشارك في عملية التصويت على مشروع القرارين الواردين في الوثيقة (A/34/613/Add.1) . ويرى وفد بلادي أن تمويل هذه القوات يجب أن تتحمله الدولة المعتدية ، ولا ينبغي أن يصبح التزاما على كل الدول الأعضاء . ان وفد بلادي لن يشارك في تمويل هذه القوات .

السيد مبارز (اليمن) : ان وفد بلادي سيمتنع عن التصويت على مشروع القرارين المعروفين علينا في الوثيقة (A/34/613/Add.1) . وذلك للأسباب التي شرحناها في أكثر من مناسبة ، والتي تتلخص في أن على المعتدى أن يتحمل نتائج اعدائه ، وأن قوات الأمم المتحدة يجب ألا تكون عاملا مشجعا لاستمرار الاحتلال في أي جزء من العالم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نبت الآن في توصيات اللجنة الخامسة الواردة في الفقرة ٧ من تقريرها في الوثيقة (A/34/613/Add.1) . وسوف أطرح للتصويت أولا مشروع القرار (أ ف) .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، قبرص ، الدانمرك ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غيانا ، الهند ، أندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ،

نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا
 غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،
 رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،
 الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سورينام ، سوازيلندا ، السويد ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات
 العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة
 الأمريكية ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .
المعارضون : ألبانيا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ،
 تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، العراق ،
 منغوليا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المتنعون : أفغانستان ، الجزائر ، اليمن الديمقراطية ، غينيا - بيساو ، موريتانيا ،
 نيكاراغوا ، اليمن .

اعتمد مشروع القرار (ألف) بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ١٢ صوتا وامتناع ٧ عن التصويت (قرار

٣٤/٧ باء) . *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وسوف أطرح الآن للتصويت مشروع القرار باء الوارد

في الفقرة ٧ من الوثيقة A/34/613/Add.1 .

• طلب اجراء تصويت مسجل .

• أجرى تصويت مسجل .

* ثم أبغث وفود بوتسوانا ، وفاجون ، وساموا الأمانة أنها كانت تنوى التصويت مؤيدة .

المؤيدون: الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، كندا ،
الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، قبرص ، الدانمرك ،
اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، جمهورية
المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غيانا ، الهند ،
اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،
اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ،
ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ،
هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،
قطر ، رومانيا ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلندا ،
السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،
الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، يوفوسلافيا ،
زائير ، زامبيا .

المعارضون: البانيا ، العراق ، الجمهورية العربية السورية .

المتنعون: افغانستان ، الجزائر ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية
الألمانية ، غينيا-بيساو ، هنغاريا ، موريتانيا ، منغوليا ، موزامبيق ،
نيكاراغوا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، اليمن .

اعتمد مشروع القرار باء بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ١٧ عن التصويت . (قرار
٧/٣٤ جيم)*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا الآن من بحث البند ١٠٧ (أ) من
جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣

* ثم أبلغت وفود بوتسوانا وفنلندا وساموا الأمانة أنها كانت تتوى التصويت مؤيدة .